

Distr.: Limited  
23 October 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٣ (ب) من جدول الأعمال  
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي  
الدولي: تنمية الموارد البشرية

المغرب\*: مشروع قرار

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،  
و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فضلا عن الفروع ذات الصلة من خطة التنمية<sup>(١)</sup>،

وإذ تؤكد من جديد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والغايات والالتزامات  
الواردة في النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم  
المتحدة وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٢)</sup>،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.



وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك مساهمتها في مجالي الصحة والتعليم<sup>(٣)</sup>،

وإذ تؤكد أن الصحة والتعليم هما في لب تنمية الموارد البشرية، والحاجة إلى كفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان بحلول عام ٢٠١٥، الذكور منهم والإناث على السواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكنوا من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة، على النحو المعرب عنه في المنتدى العالمي للتعليم للجميع، الذي عُقد في داكار في عام ٢٠٠٠، وفي الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم بأن الكيانات البشرية تقع في صميم اهتمامات التنمية المستدامة، وأن تنمية الموارد البشرية جانب أساسي في عملية القضاء على الفقر وذات أهمية حيوية لعملية التنمية المستدامة، حيث تُسهم في النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة،

وإذ تؤكد أن على الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد البشرية، وأن ثمة حاجة لزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي لتكملة الجهود التي تبذلها البلدان النامية،

وإذ تؤكد أيضا على أن هناك حاجة إلى هئية بيئة وطنية ودولية مواتية من شأنها أن تعزز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية كيما يتسنى لها مواجهة تحديات العولمة والاستفادة منها،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى توفر الموارد المالية الكافية لزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء اتساع الهوة الإنمائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة في المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإزاء تزايد الفوارق في الدخل داخل البلدان وفيما بينها وما لذلك من أثر ضار على تنمية الموارد البشرية ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الأثر المدّمر لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والسل، وغيرها من الأمراض

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/57/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٤.

المعدية الرئيسية، على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تلاحظ أثر هجرة الأدمغة على تنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وإذ تسلّم بضرورة إجراء مزيد من الدراسات والتحليلات لآثارها في سياق العولمة،

وإذ تشدد على الحاجة المستمرة إلى التنسيق والتكامل بين أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، على تعزيز تنمية مواردها البشرية، وخاصة تنمية أضعف الفئات، والحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٤)</sup>؛

٢ - تُدرك أهمية تنمية الموارد البشرية كوسيلة، من بين وسائل أخرى، لتحسين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، فضلاً عن المشاركة بمزيد من الفعالية في النظام الاقتصادي العالمي والاستفادة من العولمة؛

٣ - تحث على زيادة الاستثمارات من جانب جميع البلدان ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في جميع جوانب التنمية البشرية، مثل الصحة والتغذية والتعليم والتدريب وتحسين بناء القدرات، بغية تحقيق التنمية المستدامة والرفاه للجميع؛

٤ - تحث أيضاً على اعتماد نهج شاملة إزاء تنمية الموارد البشرية في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، مع التسليم بالدور الذي يمكن أن يؤديه نظام المعارف المحلية؛

٥ - تشجع جميع البلدان على كفالة الاشتراك على المستويين المحلي والمجتمعي في وضع وتنفيذ سياسات وطنية ومحلية لتعزيز تنمية الموارد البشرية، وتشجعها، في هذا الصدد، على مواصلة تطوير القدرات الفردية فضلاً عن تمكين المجتمعات المحلية؛

٦ - تعترف بافتقار البلدان النامية إلى الموارد الكافية لتوسيع النطاق الذي يشمل التعليم وتحسين نوعيته، ولا سيما لتوفير التعليم الابتدائي الشامل مجاناً؛

٧ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم مزيداً من المساعدة التقنية والدعم والمخصصات المالية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛

(٤) A/58/348.

- ٨ - تشجع منظومة الأمم المتحدة على التركيز في أنشطتها التعاونية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والفتيات والفئات الضعيفة؛
- ٩ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة العمل على زيادة تنسيق جهودها المشتركة الرامية إلى تنمية الموارد البشرية وفق السياسات والأولويات الوطنية؛
- ١٠ - تشجع منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل، حسب الاقتضاء، إقامة شراكات مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، للمساهمة بقدر أكبر في بناء القدرات في مجال تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛
- ١١ - تسلّم بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز تنمية الموارد البشرية وترحب، في هذا الصدد، بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف (في عام ٢٠٠٣) وفي تونس (في عام ٢٠٠٥)، بوصفه خطوة هامة في سبيل التصدي للتحديات التي ينطوي عليها رآب الفجوة الرقمية فضلا عن اتباع نهج يستند فعلا إلى المعلومات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية؛
- ١٢ - تعترف أيضا بالحاجة إلى توجيه جهود متضافرة نحو تعزيز المهارات والمعارف التقنية لسكان المناطق الريفية والزراعية بهدف تحسين مصادر أرزاقهم ورفاههم المادي، وتشجع، في هذا الصدد، على تخصيص مزيد من الموارد لهذا الغرض بغية تيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف المناسبة داخل البلدان ومن البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق الترتيبات الثلاثية؛
- ١٣ - تدعو المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى إعطاء مزيد من الأولوية لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية وإدماجها في سياساتها ومشاريعها وعملياتها؛
- ١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمه فضلا مستقلا عن أثر هجرة الأدمغة، وأثر الهجرة العكسية للأدمغة، حيثما انطبق، على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛
- ١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية".